دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	مفهوم الدولة في الفكر السياسي المعاصر
المصدر:	مجلة الدبلوماسي
الناشر:	وزارة الخارجية - معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية
المؤلف الرئيسي:	مدني، نزار بن عبيد
المجلد/العدد:	ع 3
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	1983
الشهر:	جمادى الأول- مارس
الصفحات:	19 - 22
رقم MD:	273076
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	هيبة الدولة ، العصر الحديث ، الفلسفة السياسية ، التوزيع الجغرافي ، الجغرافيا السياسية ، السياسة الخارجية ، السعودية ، المجتمع الدولي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/273076

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

مفهوم الدولة في الفكر السياسي المعاصر

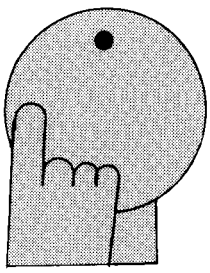

الدكتور نزار مدني

وزير مفوض بوزارة الخارجية

نعيش اليوم فى عصر لايزال يرتكز التنظيم الدولى المعاصر فيه على وجود وحدات سياسية جرى العرف على تسميتها بالدول . . . وبدون الدخول فى تفصيلات اكاديمية حول التعريفات المختلفة للدولة ومقوماتها والنظريات التى تعالج نشأتها ووظائفها وأشكالها المتعددة، وبالامكان اذا أردنا أن نحلل العناصر التى تتكون منها الدولة القول بأنها تتألف من : السكان . . والمقصود بهم ذلك العدد من الناس الذين يعيشون فى الدولة، والأرض . . والمقصود بها مساحة معينة من سطح الأرض يعيش عليها أولئك السكان ، والحكومة . . وهى المؤسسة السياسية التى تقوم بتطبيق أنظمة الدولة وقوانينها ، والسيادة . . والمقصود بها السلطة العليا للدولة على جميع الأفراد والمنظمات التابعة لها واستقلالها عن أى سلطة أو سيطرة خارجية . ويتطلب الأمر بالضرورة أن تتوافر هذه العناصر مجتمعة ليمكن على هذا الأساس تعريف الدولة بأنها مجموع الأفراد الذين يحتلون منطقة معينة بصورة مستمرة ومستقلة عن أية سيطرة خارجية ، ولهم حكومة منظمة تأخذ على عاتقها تنفيذ القوانين وتطبيقها على جميع الأفراد والمجموعات التى تدخل ضمن حدودها الشرعية .

وليست عسيرة محاولة تطبيق هذه العناصر على الدول التى يضمها المجتمع الدولى الراهن ، وحسبنا أن نجول ببصرنا فى قاعة الجمعية العامة للأمم المتحدة لنرى مندوبين يمثلون مايزيد على ١٥٠ دولة تنطبق عليها جميعا تلك العناصر بشكل أو بآخر ، وان كانت بعض هذه الدول لاتكتمل فيها تلك العناصر بنفس الدرجة من القوة والوضوح . . جزر سيشل مثلا يبلغ عدد سكانها ٦٠,٠٠٠ نسمة . . . جزر المالديف مساحتها ١١٥ ميلا مربعا . . . السيادة فى بعض الدول مسألة فيها نظر مثل أفغانستان التى تخضع لاحتلال عسكرى أجنبى .

التنظيم الدولى الحديث اذن يقوم على وجود وحدات سياسية عديدة وهى التى أسميناها دولا . . بمعنى أن الدولة لاتعيش بمعزل عن غيرها وانما هى مضطرة الى التعامل فى مجال دولى مع غيرها من الدول . وسلوكها فى هذا المجال ـ والذى يقوم على وجود سيادات متعددة تنشد كل واحدة منها مصلحتها الخاصة ، وعلى أساس من القوة عند الاقتضاء ـ هذا السلوك يؤدى الى حياة دولية قوامها الطاقات المتولدة عن احتكاك هذه السيادات وتنافسها أو تعاونها بحسب مقتضيات الاحوال ، ويظهر تبعا لذلك قانون دولى لتنظيم هذه الحياة ثم تنظيمات دولية تنشد مع ذلك القانون صورة لمجتمع دولى يسوده الأمن والسلام .

والاشارة الى استعمال الدولة للقوة عند الاقتضاء لتحقيق مصلحتها الخاصة يقودنا الى الحديث عن أهم مظهر من مظاهر العلاقات الدولية وهو ظاهرة القوة . . وفى هذا الصدد يرى بعض منظرى العلاقات الدولية أن قوة الدولة هى ببساطة محصلة قدراتها الموضوعية أو المادية . . مثل هذا التعريف لايعطى مفهوم القوة ماتستحقه لانه بالرغم من أن القوة تشمل دائما القدرات بأنواعها فانها تتضمن أيضا أبعادا أخرى لاتقل أهمية . منها تصور الدولة لنفسها ولدورها الدولى . . ومنها تصور الدول الاخرى لها . . ومنها التأثيرات التى تمارسها ملامح شخصيتها الوطنية . . المهم فى الامر أنه بينما يتسنى قياس القدرات المادية ، فان القوة فى كل حالة من الحالات يجب أن يتم تقييمها بعناصر أخرى تخرج عن نطاق المظاهر المادية المحسوسة . وقد يختلف المحللون فى تحديد مقياس القوة فى الدولة ، ولكن العبرة هنا فى تأثير الدولة فى المجال الدولى من ناحية ، وفى منطقتها الخاصة من ناحية أخرى . ويمكن القول أن الدولة تصبح قوة عالمية اذا كانت من الاهمية أو القوة بحيث تؤثر على سلوك دول أخرى فى السياسة الدولية ، ويكون لها صوت مسموع فى المجال الدولى ، ولاتستطيع الدولة أن تمارس دورا رئيسيا فى السياسة الدولية الا اذا ملكت الامكانات التى تؤهلها لذلك واستغلتها أحسن استغلال . . وأهم هذه الامكانات :

١ ـ المساحة وحصانة الموقع الجغرافى ، وتماسك أجزاء الدولة وحسن مواصلاتها الداخلية .

٢ ـ غنى الموارد الطبيعية وتوازنها وتنوعها .

٣ ـ عدد السكان المناسب الذى يتمكن من استغلال الموارد الطبيعية بحيث يكون ثمة فائض فى نشاطه يسمح بانشاء قوة عسكرية ، ويسمح بايجاد هذه القوة مدربة مستعدة فى أقصر الأوقات .

ولابد لنا هنا من وقفة سريعة عند هذه العوامل وأثرها .

نحن لانرتاب فى أن الجغرافيا والسياسة بينهما نسب وصلة . . وهذا هو موضوع علم الجغرافيا السياسية . ولقد قال أحدهم : أعطنى جغرافية قوم ، أعطك تاريخهم . وليس بخاف ما للموقع الجغرافى من عميق الأثر فى التاريخ السياسى والاقتصادى للدول . ولعل هذا ينطبق بصورة خاصة على بلادنا ويعطى لموقعنا الجغرافى بعدا هاما . . فنحن نعيش فى ملتقى قارات وعلى مفترق طرق . . نفيد من ذلك تمازجا فى الحضارات ، واستثمارا مربحا للتجارة والمبادلات ، وتأثيرا فى التوازنات الدولية عسكرية واستراتيجية .

وحقا أن فى بلادنا صحراوات تحتل مساحات كبيرة من أراضيها ، ولكنها على جدبها تمتلك أغلى مايطمع فيه البشر من ثروات دفينة . . ولعل آمال البشرية كلها معقودة الآن على ماتخفيه تلك الصحراء فى جوفها من ثروات .

أما بالنسبة للعنصر البشرى فينبغى النظر اليه من ناحيتى الكم والكيف معا ، فالعدد وحده ليس له الوزن الاوفى فى تقويم الفعاليات الانسانية . . وكثيرا مايغنى النوع عن الكم فى تحقيق الانتصارات والمكاسب . ومن المؤكد أن

الطاقة السياسية والتقدم الاقتصادى لبلد ماتنتفع أكبر الانتفاع بوفرة سكانه اذا كانت هذه الوفرة مقترنة بخصائص معينة كالوعى والتضامن والمعرفة والقدرة على الابداع والابتكار والتلاؤم . ولكن الكثرة ليست هى الشرط اللازم الكافى لسمو المجتمعات ، والبحث فيما يمكن أن نسميه رأس المال البشرى من حيث أثره فى الدعائم الاقتصادية والأوضاع السياسية يقتضى النظر اليه من جوانب متعددة كالتوزيع الجغرافى والتوازن الديموجرافى والنضج العقلى والوعى الاجتماعى والصحة البدنية .

الدولة اذن هى وحدة سياسية ذات عناصر محددة تتفاعل ـ سلبا أو ايجابا ـ مع وحدات أخرى مماثلة لها فى التكوين ، ومغايرة لها فى القوة والنفوذ بحسب توفر امكانات معينة كما رأينا . وسلوك الدولة فى تفاعلها مع غيرها من الدول فى النظام الدولى نطلق عليه تعبير « السياسة الخارجية » . . وفهم السياسة الخارجية أمر جوهرى لحفظ كيان الدولة ، وعنصر أساسى للتمكن من حمل المبدأ الذى تعتنقه الى العالم وهو عمل لابد منه لتنظيم علاقة الدولة بغيرها على وجه صحيح .

وأول مايجب علينا أن نلاحظه على هذا العمل السياسى الخارجى هو ضرورة التمييز بين مستوياته . فهذا العمل أولا هو حركة سياسية . . وهو بهذا المعنى يخضع لجميع القواعد التى يفرضها مفهوم الحركة . . وهذه الحركة لايمكن أن تكون صادرة الا من الدولة ، أو بصفة أدق هى حركة حكومية . فالسياسة الخارجية اذن هى نشاط للادارة الحكومية فى نطاق النظام الدولى . . ولما كان هذا النظام يفتقر الى كثير من الدعائم والأسس التى يقوم عليها النظام الداخلى فى الدولة ، وأهمها على الاطلاق افتقاره الى وجود سلطة تتولى تطبيق العقوبة وانزال الجزاء على كل من يخالف أحكامه وقوانينه . . فان العمل السياسى الخارجى فى معظم الأحوال ليس سوى انعكاس لهذه الحقيقة . . فهو اذن فى جوهره سعى نحو النفوذ والتأثير من جهة ودأب على انتزاع للمكاسب أو للحماية من عدوان متوقع من جهة أخرى .

وحركة المجتمع السياسى فى علاقاته الخارجية تتحدد بمجموعة العناصر التى رأينا أنها تشكل منطلقا لاكتساب القوة ، وهذه العناصر فى محصلتها لابد وأن تحدد اطارا يمثل الحد الأدنى لأهدافه الحركية ، والحد الأقصى لتلك الأهداف . الحد الأدنى هو الذى يعنى الضمانات اللازمة للحماية الذاتية ، وهذا هو مفهوم الأمن الوطنى والذى لايمكن تخطيه فى أثناء تفاعل المجتمع السياسى فى علاقاته الخارجية والا تعرض الكيان للخطر . على أن كل مجتمع سياسى بلغ درجة معينة من النضج لابد وأن تكون قد تحددت بالنسبة له مجموعة من الأهداف الواضحة تبعد عن أن تقتصر على مجرد الدفاع عن الكيان الذاتى . ومن هنا نشأ القول أن السياسة الخارجية هى عملية تأثير ونفوذ وسيطرة .

ولاتوجد حركة بهذا المعنى دون أهداف محددة واضحة تحركها الطاقات الكامنة وراء تلك الحركة ـ والتى تمثلها قدرات الدولة وامكاناتها المختلفة ـ وكلما ازدادت هذه الطاقات تضخما كلما امتدت أبعاد الحركة اتساعا . ومن ثم فالدولة لابد وأن تكون لها أهدافا واضحة فى تحركها الخارجى من حيث علاقات تلك الأهداف بقدراتها الذاتية وحقيقة الطاقة التى تملكها وتستتر خلف تلك القدرات . . وبالاضافة الى أهمية تحديد الأهداف وبلورتها فأنها يجب أن تخضع لتنظيم تصاعدى . . بحيث يمكن التفضيل أو الاختيار حين يتعارض هدفان أو أكثر . . وبطريقة يمكن بها الجزم بأيهما نستطيع أن نضحى وأيهما لايجوز أن يكون موضع مناقشة ولو جزئية .

ولكن هل يعنى كل هذا أن السياسات الخارجية للدول تتجرد من الأخلاقيات؟ وكيف نحكم على القرار السياسى . . ؟ هل نحكم عليه بنواياه ، أوبالنتائج التى يتمخض عنها؟ وهل مفهوم القوة والتسلط هو السائد فى العلاقات الدولية؟

●

من المعروف أن هناك مدرسة أو نظرية نمت وانتشرت فى الفكر السياسى بين الحربين العالميتين يعتقد متبنوها بامكانية أن تسير العلاقات بين الدول بشكل طبيعى وايجابى نحو تحقيق أهداف خيرة قوامها العدالة والمساواة والسلام وحسن النية . ويستند هذا الاتجاه على قناعة بأن مبادىء الأخلاق والعقلانية والرغبة فى التعاون البناء . . وهى المبادىء التى تشكل جزءا لايتجزأ من الكيان الفردى فى المجتمع . . تؤكد نفسها وتظهر فى التعامل السياسى بين الدول فى النظام الدولى طال الزمان أو قصر.

ولكن قدر لهذه القناعة أن تهتز عندما نشبت الحرب العالمية الثانية ووجدت الدول نفسها فى صراع مرير من أجل السيطرة والاستحواذ فى بعض الحالات ومن أجل الحرص على البقاء وحفظ الكيان فى غيرها من الحالات . . . وأصيبت تلك النظريات بنكسة شديدة، لأنه لم يعد من المقنع تقبل فكرة أن هناك تطورا طبيعيا نحو التعاون والتفاهم بين الدول، كما ثبت خطأ الرأى القائل بأن السلوك الدولى يتسم فى كل الأحوال بالعقلانية وحسن النية. وكان منطقيا أن يؤدى ذلك الى ظهور مدرسة فكرية أخرى لم تكن أقل من الأولى اهتماما وحرصا على السلام والعدل، ولكن أفرادها شعروا أن طبيعة الصراع الدولى فى حد ذاتها تضع قيودا وحدودا تجعل من الصعوبة بمكان أن تطبق الدول نفس التطلعات الاخلاقية التى تحكم الفرد فى المجتمع، كما أنه توفرت لديهم قناعة تامة من أن السلوك الدولى فى واقعه محكوم بقوانين نابعة من ذاتيته . . أهمها على الاطلاق هو الصراع من أجل القوة، وأن كون العلاقات الدولية أخلاقية أو لا أخلاقية هو أمر غير وارد لأن هذه العلاقات ترتكز فى الأساس على مفهوم القوة.

ولقد أدت التطبيقات المعاصرة لهذه النظرية الى ايمان كثير من صناع القرار السياسى بأن السماحة والسخاء والتساهل وأن كانت من الفضائل الفردية التى نحث مجتمعنا عليها والتى ترفع من شأن المرء بين أقرانه وانداده، الا أن تطبيقها بين الدول يجب ألا يكون مطلقا ومجردا . . فليس هناك اريحيات فى الميدان الدولى . . لأن الدول كما يقال «ليست مؤسسات خيرية» ، والدول تسعى لتحقيق أهدافها بكل طريقة ممكنة حتى وأن ظهرت أحيانا متناقضة فى سياستها، وهى لاتسلم لغيرها بشىء حينما تسلم الا لقاء جزاء وعوض معلوم أو على حد تعبير رجال السياسة quid pro que (هذا من أجل هذا) فاذا تحقق وجود العوض فلا ضير على اعداء الأمس ان يصبحوا أصدقاء اليوم، وعلى أصدقاء اليوم أن يصبحوا أعداء الغد. وهم لايعجزون عن تقديم أمثلة تاريخية تؤيد صدق هذا، لأنه فى نظرهم يتجدد فى كل حين، وعليه فانهم يؤمنون أن الواقعية والمصلحية هما من أهم الأسس التى قامت عليها العلاقات الدولية فى كل العصور بين كل الأمم . . فمن العبث أن نطلب من دولة أن تكون مثالية الى الحد الذى تضحى بمصالحها الأساسية.

غير أن النظريات مهما بدت مقنعة ومحكمة فانها لاتلبث أن تصطدم بصخرة الواقع العملى فتظهر مافيها من ثغرات وفجوات . . وليست النظريتان السالفتان بمنجاة من هذه الحقيقة . . فالسياسى المفرط فى المثالية فى هذا العصر يعتبر ملاكا . . كما أن السياسى ذا الواقعية المطلقة يعتبر نادر الوجود . . ومهما كانت الأهداف الخارجية للدول نبيلة وسامية فانها لاتستطيع أن تتجاهل منطق القوة وواقعها . . كذلك فان الدولة وان سخرت امكاناتها وقدراتها سعيا وراء النفوذ والتأثير والتسلط فانها لايمكن ان تظل بمنأى عن الرغبة فى التعاون والتفاهم. وعليه فان مبادئ القوة والأخلاق لايمكن فصلها، والاعتماد المتبادل بينها يجبر صانعى السياسة على الدخول فى عمليات اختيارات مستمرة، وفى مثل هذه العمليات يندر أن يواجهوا بمواقف يكرهون فيها على الاختيار بين الحق الصراح والباطل الفاحش.

وتقدم المملكة العربية السعودية فى هذا المجال خلاصة تجربتها الفريدة، فالمزج بين الاخلاقيات والواقعية يشكل لها سمة مميزة تسير على نهجها سياستها فى انطلاقاتها الدولية . . تؤكدها عقيدتها وتراثها وتقاليدها من جهة ومعرفتها والمامها بدقائق الحياة السياسية وقواعد اللعبة الدولية من جهة اخرى. وسياستها الخارجية ترتكز على النظر الى المصالح الوطنية كلا لايتجزأ ومن ثم التعامل مع الدول على أساس صادق من الاحترام المتبادل ورعاية المصالح المشتركة وعدم التدخل فى الشئون الداخلية.

كل هذا جعل المملكة تقف دائما موقفا يقظا واعيا من كل التيارات الدولية التى تتقاذف المجتمع الدولى المعاصر، ولاتقذف بنفسها فى أحضان هذه الجهة أو تلك لأنها تدرك ماتريد، وهى تبين هذا الذى تريده وتطالب به، وتبين الحد الأدنى الذى لاترضى بالتنازل عنه بديلا. ومن هذا المنطلق كانت المملكة ولاتزال دائمة الحرص على التحرك فى المجال الدولى بدقة واتزان ودرس دقيق لقوتها وامكاناتها المادية والبشرية ومواردها الطبيعية والتى تبنى عليها لتحديد متطلباتها الأولية.

واذا كانت المملكة تعتز بشىء فانما تعتز بمثلها وقيمها وتؤمن بمقومات أساسية تسعى جاهدة لتحقيقها، ولكنها فى ايمانها بالحق والعدل والمثل العليا فانها لاترضى أن تكون حملا وديعا فى عالم تكثر فيه الذئاب.

وماتوفيقى الا بالله عليه توكلت وهو رب العرش العظيم.